



المراسلة رقم 2018/695

تونس في 12 ديسمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد: وزير التكوين المهني والتشغيل على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: الخدمة المدنية التطوعية

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

بلغتني شكاية من أعوان الخدمة المدنية التطوعية مفادها انه تم تشغيلهم لمدة سنتين في مؤسسات عمومية وجمعيات ووقع إبرام اتفاقية بين اتحاد الشغل ووزارة التكوين المهني والتشغيل في 7 جانفي 2014 على تسوية الملف ولكن وقع تجاهلها ووقع إمضاء اتفاقية ثانية في 27 نوفمبر 2017 لم تحترمها الوزارة. الرجاء التفضل بالتوضيح.

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في إنتظار ردكم، تقبلوا منا أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

النائب ياسين العياري

24 جانفي 2019

تونس في،

من وزيرة التكوين المهني والتشغيل

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

- الموضوع : الإجابة على الأسئلة الكتابية.
المرجع : مراسلتكم عدد 29 بتاريخ 08 جانفي 2019.
المصاحب : جذاذة الإجابة.

وبعد،

أتشرف بأن أنهي إليكم صحبة هذا إجابات الوزارة حول السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد ياسين العياري، وذلك تبعا لمراسلتكم المشار إليه بالمرجع أعلاه.

والسلام


عن/ وزيرة التكوين المهني والتشغيل،
رئيسة النيابات
سميرة الفندري

مجلس نواب الشعب
السوارذات
25 جانفي 2019
رمز الإدارة: 29
إعداد

● الإجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب ياسين العياري و المتعلق بالاتفاقيتين المبرمتين بين الاتحاد العام التونسي للشغل ووزارة التكوين المهني والتشغيل (الأولى في 07 جانفي 2014 والثانية في 27 نوفمبر 2017).

✓أتشرف بإفادتكم أنه تبعا للاتفاق المبرم بتاريخ 7 جانفي 2014 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل فقد تم ما يلي:

- بالنسبة للألية 16: تم تسوية المنتفعين بالألية 16 من المباشرين حسب معيارين إثنين عدد العقود والسن وقد تم تسوية وضعية 22372 منتفع بـ 24 ولاية كما تم إسناد ولايات منوبة وجندوبة ومدنين إجراءات استثنائية وادراجهم بالقائمة في ملحق تكميلي. وتم سنة 2018 استكمال آخر قسط للتسوية في الألية 16.
- بالنسبة للألية 20: تجدر الإشارة إلى أنه بعد ضبط القائمة النهائية للمعنيين بالتسوية والبالغ عددهم 359 في إطار لجنة مشتركة بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، تم تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية بمتابعة عملية تسوية وضعية المعنيين بالجمعيات التي تعنى بالأشخاص حاملي الإعاقة وسحب الاتفاقية الإطارية عليهم وإسنادهم أجورا وفقا لاتفاقية بين وزارة الشؤون الاجتماعية واتحاد التضامن الاجتماعي.
- بالنسبة للخدمة المدنية التطوعية: تم في إطار لجنة مشتركة بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل ضبط معايير بالنسبة للمنتفعين ببرنامج الخدمة المدنية التطوعية ويتم حاليا ضبط وتحيين القوائم لتسوية وضعيتهم.

